محافظ حماة «يكبس» محطات المحروقات ويحيل المخالفين إلى التحقيق!!

| حماة- محمد أحمد خبازي

تناولت «الوطن» خلال الشهر الماضي وبعدة مواد صحفية، واقع توزيع البنزين للسيارات في حماة، والأزمة الخانقة التي يفتعلها بعض القائمين على المحطات وأصحابها والمنتفعين والمستفيدين من معاناة الناس وآلامهم، وآراء الجهات المعنية التي كانت تؤكد –مثلما تؤكد اليوم– أن مخصصات المحافظة من البنزين وافية وكافية لكن الخلل في التوزيع.

ويومها كان يلومنا بعضهم على عرضنا حقيقة الفساد في توزيع المحروقات، غير عابئين بالمعاناة التي يعانيها أصحاب السيارات العامة والخاصة في وقوفهم الطويل بطوابير وأرتال أمام المحطات.

ولكن اليوم أثبتت (كبسة) محافظ حماة لبعض المحطات في مدينة حماة، صحة ما كنا قد عرضناه فيما سبق، متمنين على السيد المحافظ لو «يكبس» محطات أخرى في مدن المحافظة الأخرى، التي يعاني مواطنوها الأمرين في حصولهم على بضعة لترات بنزين لسياراتهم.

فقد تفقد الدكتور غسان خلف محافظ حماة خلال جولة له أمس، على محطات (اتحاد الفلاحين والنواعير والبارودي) بمدينة حماة، آلية توزيع البنزين على السيارات، وذلك طبقاً لأرقام لوحاتها بموجب القسائم الصادرة عن مديرية التجارة الداخلية والموزعة على أصحاب السيارات.

ومن خلال المطابقة بين الكميات المبيعة من البنزين والقسائم المحصلة، تبين وجود مخالفات يرتكبها بعض أصحاب المحطات والقائمون عليها، من عناصر شرطة وغيرهم، بدليل الفروقات التي اكتشفها المحافظ شخصياً، بين ما تم بيعه من بنزين وبين القسائم.

وعلى إثر ذلك أمر المحافظ، بتنظيم ضبوط تموينية وإحالة المخالفين إلى التحقيق ليصار إلى اتخاذ إجراءات قانونية بحقهم.

كما وجه المحافظ بإحالة بعض عناصر الشرطة المكلفين بتنظيم الدور في تلك المحطات إلى التحقيق، على خلفية اكتشاف مخالفات وتجاوزت ارتكبوها في إدخال سيارات محددة للمحطات للتزود بالوقود بشكل مخالف.

«إشاعات» عن زيادة أجور النقل باللاذقية... والمحافظة تنفي

| اللاذقية- عبير سمير محمود

ربما لم يعد ينقص المواطن السوري في ظل «الرفاهية» الكاملة التي يعيشها اليوم سوى زيادة جديدة على تعرفة أجور النقل، فلا يعلم هذا المواطن أين سيصرف فائض مرتبه الشهري كما يحكي إبراهيم لـ«الوطن» ساخراً من كل شيء على حد تعبيره: كل يوم في زيادة على مادة والتسريبات الحكومية تتحول لحقيقة فيما يتعلق بزيادة على المواد ووسائل المعيشة، وين ما برمنا ما منسمع غير في زيادة على كذا وكذا إلا الراتب هاد ما بيصير يزيد لأن مكفّي وموفّي!!

فمع كل صباح يسمع المواطن بقرار جديد أو شبه قرار (يشاع حتى يصبح حقيقة بعد أيام على تسريبه)، واليوم ينتاب جميع المواطنين بمن فيهم طلبة الجامعة خوف من زيادة جديدة على أسعار وسائط النقل باللاذقية، قائلين إن المصروف اليومي لأجور النقل ينهك المواطن هذه الأيام رغم استغناء الأغلبية عن ركوب أي وسيلة في ظل ارتفاع تعرفتها إلا أن بعضها لا غنى عنه خاصة للمسافات البعيدة كما تقول راميا– طالبة جامعية– متمنية ألا يكون ما يشاع حقيقة عن ارتفاع قيمة تذكرة الباص الأخضر لـ٣٠ ليرة وهو ما سيكلفها نحو ١٨٠٠ ليرة شهرياً من دون أي مصروف آخر، مبينة أن أجرة الباص تثقل كاهلها حالياً ولا طاقة لها بدفع المزيد وهي تحرم نفسها من مشتريات كثيرة بغية توفير نقودها لأجرة الطريق إلى الجامعة كما ذكرت.

«الوطن» نقلت مخاوف المواطنين لعضو المكتب التنفيذي المختص بشؤون النقل بمحافظة اللاذقية المهندس مضر منصور الذي أكد بتصريح خاص للصحيفة أن المحافظة لم تبلغ بأي قرار نظامي مبيناً: لم يصلنا أي قرار بهذا الخصوص، فكل ما يتعلق بأمور النقل الداخلي يجب أن يُصدق عليه بالمكتب التنفيذي لمحافظة اللاذقية حصراً وهذا لم يحصل حالياً.

بدوره أكد عضو المكتب التنفيذي المختص بشؤون التموين والتجارة الداخلية ياسر دواي بتصريح خاص لـ«الوطن» أن لا زيادة على تعرفة وسائل النقل وكل ما يقال غير ذلك هو مجرد كلام عار من الصحة، موضحاً: لم ترد أي زيادة على أسعار النقل سواء الخاصة أو العامة بما فيها البولمانات، فجميعها تعمل وفق التسعيرة الصادرة قبل ٩ أشهر تقريباً ولم يطرأ عليها أي تغيير يذكر.

والسؤال هنا... من المسؤول عن إطلاق هذه الشائعات التي تزيد الضغط النفسي على المواطن يوماً بعد آخر، وهل تكون هذه الشائعات عبارة عن «تمهيد» لتسريبات ودراسات حكومية قد تتحول إلى قرارات تُطبق في الأيام القريبة؟! إن شاء الله ما تكون هيك مو ناقصنا همّ يا حكومة... على حد تعبير أحد المواطنين!

أسعار «اليوم» ترفع الضغط..

أسعار «بكرا» في علم الدولار والتموين

| فادي بك الشريف

ارتفاعات جنونية لأسعار مختلف المواد والسلع في أسواق دمشق «على عينك يا مواطن» حيث لم يعد الدخل يكفي لتأمين جزء من الاحتياجات الأساسية وسط فلتان واضح لأسعار المواد، وفروقات أسعار كبيرة بين المواد والأسواق بدمشق، واستعصاء الرقابة التموينية عن إيجاد حلول ناجعة أو ضبط كبير لواقع الأمر تزامناً مع ارتفاع سعر الصرف، ليكون المستهلك وذو الداخل المحدود حلقة أضعف في سلسلة الارتفاعات المتلاحقة للأسعار حتى «نهشت» جيب المواطن الدرويش واستنزفت راتب الموظف خلال أيام قليلة، ويبقى السؤال من المواطن برسم الجهات المعنية: «كيف بدنا نعيش؟» وأين وعودكم المنشودة وإجراءاتكم الفاعلة؟

فأسعار بعض المواد ارتفع ١٠ أضعاف، ولم تبق سلعة في السوق إلا وارتفع سعرها، فاللحوم ارتفعت والدواجن من فروج وبيض، والإلكترونيات، والمأكولات الشعبية من فول وحمص وأسعار الشاورما والفلافل والخبز السياحي وجميع المواد والسلع الأساسية من سكر وأرز وشاي وبن إضافة إلى ارتفاع أسعار الحلويات بشكل كبير وتكاليف المعيشة برمتها من دواء وصحة وأجور السكن والمقاهي والمطاعم والوجبات السريعة... حتى المواطن ارتفع ضغطه!! ودخله تخلى عنه... وباتت العائلة الواحدة المكونة من ٤ أشخاص بحاجة لأكثر من ١٠٠ ألف ليرة سورية لتأمين بعض الاحتياجات الأساسية.

ولدى جولة لـ«الوطن» على بعض الأسواق لوحظ الارتفاع الجنوني لأسعار الكثير من المواد والسلع حتى إن الارتفاع لا يستغرق بضع ساعات بين اليوم واليوم الآخر حتى يقفز سعر السلع بين ٥٠–١٠٠ ل.س تحت ذريعة ارتفاع سعر صرف الدولار، كما لوحظ عدم تقيد البعض بالأسعار الرسمية بما يخص محال السندويش والوجبات، وكثير من الباعة صار يسعر على هواه ومزاجه من دون أي رادع كما يصف البعض... ومبرراته ترتبط بارتفاع مستلزمات المواد وأجور النقل أيضاً.

وفي رصد لواقع أسعار عدد من المواد فقد وصل سعر كيلو الأرز لـ٧٠٠ ل.س للنوع الممتاز وهناك أنواع بـ٥٠٠ ل.س، وسعر الزيت إلى ٣٥٠٠ ليرة سورية لـ٤ ليتر، وكيلو الشاي لـ٣٥٠٠ ل.س والوقية بـ٧٠٠ ل.س والسمنة مازولا بـ١٧٠٠ ل.س، إضافة إلى أن سعر كيلو الفروج (شرحات الفروج) وصلت إلى ١٧٠٠ ل.س ولحم الخروف إلى ٥,٥ آلاف ليرة سورية، والدبابيس أكثر من ٨٠٠ ل.س سورية للكيلو الواحد إضافة إلى ارتفاع التمور والسمون والطحينة، وسعر صحن البيض لـ١١٥٠ ل.س والبيضة الواحدة باتت تكلف أكثر من ٤٠ ليرة سورية.

وفيما يخص أسعار الخضر والفواكه فقد حافظت الأسعار على نفسها لعدم ارتباطها المباشر بسعر الصرف، حيث إن كيلو البندورة بـ١٢٥ ل.س والخيار بـ١٢٥ ل.س والكوسا بـ١٢٥ ل.س والبطاطا إلى ١٢٥ ل.س والباذنجان بـ١٧٥ ل.س وسط ارتفاع سعر كيلو الثوم إلى ٨٠٠ ل.س والبصل إلى ٢٠٠ ل.س، وسعر كيلو الموز غير الجيد بـ٤٠٠ ل.س.

وفي متابعة ورصد للأسعار أكد رئيس جمعية حماية المستهلك عدنان دخاخني في حديثه لـ«الوطن» أن بعض السلع والمواد ارتفعت خلال الأزمة ١٣ ضعفاً وسط فلتان للأسعار وانخفاض دخل المواطن وارتفاع سعر الصرف مطالباً بضرورة الاهتمام بوضع المواطن بشكل أكبر، مشيراً إلى أن كثيراً من المحال لا تتقيد بالأسعار الرسمية وتطرح أسعاراً حسب مزاجها من دون أي التزام، ذاكراً أن القانون يجب أن يأخذ مجراه.

وقال رئيس جمعية حماية المستهلك: إن أسعار المأكولات الشعبية ارتفعت أيضاً ووصل سعر كيلو المسبحة لـ٧٠٠ ل.س والفول بـ٣٥٠ ل.س، وأصبح سعر ربطة الخبز السياحي ٣٥٠ ل.س، أما فيما يخص الشاورما فتجاوز سعر السندويشة ٤٠٠ ل.س وأصبح كيلو الشاورما بـ٣٥٠٠ ل.س والفروج المشوي بـ٢٣٠٠ل.س والبروستد بـ٢٤٠٠ل.س، وسندويشة الفلافل فاق سعرها ٢٠٠ ل.س، حتى إن صندوق المياه «البقين» ارتفع ٤٥٠ ل.س ليصل سعره إلى ١٤٥٠ ل.س، وتنكة الزيت البلدي أصبح سعرها ٢٦ ألف ل.س.

وأضاف دخاخني إن أولوية المواطن حالياً هي المواد الأساسية، مؤكداً أن أسعار الحلويات ارتفعت ووصل سعر كيلو الحلو «نخب أول» من البقلاوة والآسية والمعمول إلى ١١ ألف ليرة سورية، أما العجوة والبرازق والغريبة فالكيلو (مأكولات الدراويش) بـ٥ آلاف ل.س والفستق الحلبي تراوح سعره بين ٧–٩ آلاف ل.س، والطحين بـ٢٠٠ل.س والسمن البقري بين ٢٥٠٠–٣٠٠٠ل.س وسط ارتفاع تكاليف ومستلزمات الإنتاج وتراجع في المبيعات، وعزوف كثير من المواطنين عن الشراء.

وقال الخبير الاقتصادي الدكتور عمار يوسف لـ«الوطن»: إن أسعار الإلكترونيات شهدت ارتفاعاً غير مسبوق بسبب ارتباطها بشكل مباشر بسعر الصرف، حيث تراوح سعر بعض أنواع أجهزة الخلوي بين ١٠٠ و٥٠٠ ألف ل.س.

وشهدت أسواق الإلكترونيات من البرادات ارتفاعاً كبيراً حيث إنه في الأسواق الشعبية أرخص براد بـ١١٩ ألف ل.س (براد صغير)، والوسط بـ٢٠٠ ألف ل.س، كما أن الأسعار التلفزيونات في الأسواق الشعبية وصلت إلى ٥٠ ألف ل.س للتلفزيون المستعمل، والجديد فوق ٢٠٠ ألف ل.س، حيث إن نسبة الارتفاع في أسعار الإلكترونيات وصلت إلى ٤٠٪ نتيجة الارتفاع الأخير لسعر الصرف.

تأجير موقف باص كبسطة وسرافيس لا تصل لنهاية الخط

علبي: سنعيد النظر في قبول بعض الأعذار من المديرين لعدم حضورهم الجلسات

| محمود الصالح

تركزت مداخلات أعضاء مجلس محافظة دمشق في الجلسة الثالثة من الدورة الحالية على خدمات المرور والكهرباء والضرائب والرسوم وأداء المصارف والإشغالات والعديد من قضايا الناس في مدينة دمشق.

مصطفى الحمصي أكد عدم وجود سيولة في معظم الصرافات ما يشكل معاناة حقيقية للمواطنين وطالب برفع سقف السحب من الصراف من ٢٥ ألفاً إلى ٣٥ ألفاً حتى لا يضطر المواطن إلى السحب عدة مرات وتساءل عن مصير القروض من أجل المشاريع الصغيرة. وأشار إلى اختلاف الشروط التي تطلبها أقسام الشرطة لتوثيق عقود الإيجار.

وتساءل جمال أومري عن سبب إزالة سور حديقة ركن الدين وأكد أن عملية إزالة أسوار الحدائق تتم بمزاجية وبين أن هناك صرافات للتجاري تعمل في ابن النفيس أما صرافات العقاري فهي متوقفة.

أسامة مكية طالب بتوحيد لباس سائقي التكسي والمكروباصات لأننا نشاهد مناظر مختلفة ومنهم من يقود السيارة بقميص الشيال.

قيس عباس قال: هناك فوضى في أسواق الخضرة وعمليات تخصيص الأكشاك للشهداء لا تجري بالشكل الصحيح وحملات إزالة هذه الأكشاك هي حملات ورقية وهناك مخالفات باصات النقل الداخلي العامة والخاصة التي لا تعلن التسعيرة وكذلك هناك مشكلة عدم التزام السائقين في المزة ٨٦ وحي الورود بالخطوط المخصصة لهم وهناك حاجة لتقليم الأشجار في شارع زيد الأنصاري وإنهاء ظاهرة الأكشاك حول كلية الحقوق ونقلها إلى محيط كراج البرامكة لأن الرصيف عريض ولا يشكل وجودها عرقلة للمرور.

معاون قائد الشرطة: ضبط ١٦ حالة سارق موبايلات

هادية الحايك أشارت إلى تردي وضع مراكز طوارئ الكهرباء لناحية التجهيزات والاتصالات ودعت إلى تأهيل جميع عمال الكهرباء وتساءلت عن سبب استخفاف المديرين بحضور اجتماعات المجلس حيث يرسل الكثير منهم مندوبين وهناك عدم احترام لأعضاء مجلس المحافظة خلال مراجعتهم لمديري المؤسسات لمتابعة قضايا الناس.

وطالب أنس مارديني بمخالفة باصات النقل الداخلي أسوة بالمكروباص. واستغرب تجاهل شرطة المحافظة للفوضى المستمرة في باب سريجة والمطلوب فقط إعادة بضائع المحلات إلى داخلها وإفساح الشارع للمرور.

وفي معرض إجابة المديرين على طروحات أعضاء المجلس قال مدير المالية أحمد رحال: من المبادئ أن خزينة الدولة جيوب رعاياها وضريبة الدخل هي زمرة عريضة وكانت تطرح بالحد الأدنى قبل الأزمة بسبب وجود موارد للخزينة أما اليوم فتتم إعادة تصحيح الضريبة لتحسب وفق الأصول وقد صدر عام ٢٠١٥ نص تشريعي رقم ١٠ لتصويب الضريبة وحتى الآن لو تمت مقارنة الضرائب في سورية بأي دولة أخرى لوجدناها أقل دولة في فرض الضرائب لأن الضرائب في سورية غير مؤلمة حتى الآن. وهناك مهن رائجة يجب أن تسدد الضرائب وفق الاستفادة التي تحققها. وبين الرحال أن هناك ضبوطاً بحق مطاعم تقدر بالمليارات.

مدير الكهرباء نور الدين أبو غرة قال: لدينا الآن عقد لإجراء الصيانة لجميع مراكز الطوارئ وتأمين مراكز تحويل في عش الورور يحتاج لتوفر البناء الذي يفترض أن تدفعه المحافظة.

معاونة مدير المصرف التجاري أكدت أن عملية رفع سقف المبلغ للسحب من الصرافات تؤثر فنيا في الصرافات في وقت لا تتوافر قطع التبديل للصيانة. وهناك تغذية للصرافات بشكل يومي وخلال العطلة باستثناء الصرافات البعيدة.

وعن القروض التشغيلية قالت السقف هو مليون ليرة ولمدة سنة والآن هناك مشروع لزيادته إلى ٥ ملايين ليرة.

معاون قائد شرطة دمشق العميد علي الصالح قال: الشرطة هي القوة المانعة لمخالفة القانون ونتمنى من المواطنين التعاون مع رجال الشرطة لتطبيق القانون وهناك تلبية لكل الشكاوى لكن بشرط أن تكون قانونية أما موضوع عقد الإيجار فلا يحتاج إلى تعقيدات فقط وثيقة الملكية للمؤجر وصورة الهوية لطرفي العقد. وكشف عن أنه تم خلال الفترة الماضية ضبط ١٦ حالة سرقة للموبايل في المدينة.

رئيس المجلس المهندس عادل علبي وجه بايجاد آلية لتوفير المواصلات إلى عش الورور وطالب بتشديد المتابعة على الأكشاك المخالفة وخاصة في أسواق الخضرة وطلب من عضو المكتب التنفيذي المختص إيجاد تسعيرة عادلة لخط مزة ٨٦ حيث تكون ملزمة للسائقين بالوصول إلى البرامكة. وأكد أن المجلس سيعيد النظر في قبول بعض الأعذار للمديرين في عدم حضور جلسات المجلس.

نقيب مقاولي القنيطرة: الجهات العامة لا تلتزم بتعليمات رئيس الحكومة

تقديم ضمانة عقارية أو عينية للمصرف الصناعي شرط تعجيزي

| القنيطرة- خالد خالد

كرر نقيب مقاولي الإنشاءات بالقنيطرة وبأكثر من اجتماع كلامه «لم يبق أمام المقاول سوى إغلاق (دكانه) والجلوس في منزله» إشارة منه إلى ما آل إليه وضع المقاولين في الآونة الأخيرة ورغم صدور تعميم من رئيس الحكومة يحمل الرقم ٤٧٥٠ تاريخ ٢٠١٦/٤/٦ والمتضمن إعطاء المشاريع العامة والتي تقل قيمتها عن ٥٠٠ مليون للقطاع العام والخاص ووفق أحكام قانون العقود النافذ، إلا أن جهات القطاع العام لم تلتزم أو تتقيد حسب تعبير أحمد ذياب نقيب مقاولي القنيطرة بالتعميم أعلاه ويؤكد عدم التقيد بالحد الأدنى لنظام التصنيف، إضافة إلى عدم التقيد بالكتاب المشار إليه بالمقدمة وتحديدا الفقرة ثانيا والتي تنص على إعلان المشاريع التي تقل عن ٥٠٠ مليون عن طريق إعلان مناقصة أو طلب عروض أو بموجب عقود بالتراضي مع مؤسسات وشركات الإنشاءات العامة ويراعى منح هذه الشركات والمؤسسات ميزة تفضيلية بقبول الأسعار المقدمة من قبلها وبزيادة لا تتجاوز نسبة ٨٪ على أقل سعر يقدمه القطاع الخاص في حال لجوء الإدارة إلى الإعلان عن تنفيذ المشروع بموجب مناقصة أو طلب عروض، ويضيف نقيب مقاولي الإنشاءات بالقنيطرة أنه ما دامت الجهة العامة ستقوم بإعطاء المشروع للقطاع العام لماذا تعلن عنه بالجريدة الرسمية أو الصحف الرسمية، لأنه عند رسو المناقصة على القطاع الخاص ستقوم بسحب المشروع منه، علما أن المقاول يدفع قيمة الإضبارة والطوابع وإصدار كفالة وغيرها من النفقات، ضاربا مثالا عن رسو مشروع بقيمة مليون وستمئة ألف على أحد المقاولين لتقوم إحدى مؤسسات القطاع العام والمصنفة من الدرجة الممتازة وتطلب ذلك المشروع من أجل تنفيذه!؟

ويقول ذياب إنه مع القطاع العام في فتح جبهات عمل لتشغيل العاملين ولكن المشاريع الصغيرة لا تسهم في تلك الأمور، أما الأمر اللافت فهو رد إدارة المصرف الصناعي على كتاب نقابة مقاولي القنيطرة رقم ٨٠ تاريخ ٢٠١٦/٣/٢٣ الموجه إلى النقابة المركزية من أجل التوسط لدى إدارة المصرف الصناعي من أجل إعطاء كفالات مصرفية للمقاولين للمشاريع التي تعلن عن طريق المنظمات الدولية التي تعمل ضمن أراضي الجمهورية العربية السورية وذلك بإصدار التعليمات اللازمة للمصارف لهذه الغاية من إدارة المصرف الصناعي، لأن أكثر المشاريع التي تنفذ في القطر عن طريق تلك المنظمات، وتضمن رد المصرف الصناعي بالكتاب الذي يحمل الرقم ١٤٠٥ والذي لم يحمل تاريخا ومفاده أن المصرف ليس لديه مانع من منح كفالات مصرفية للمشاريع التي يتم تنفيذها مع المنظمات الدولية شريطة: «إصدار الكفالة من النقابة بكتاب رسمي تتضمن موافقة الكفلاء بشكل خطي، وتقديم ضمانة عقارية ٢٥٪ من مبلغ الكفالة أو ٥٠٪ عينية (سيارات– آليات) واستيفاء مؤونة بنسبة ٢٥ ٪ من مبلغ الكفالة..

ويرى نقيب مقاولي القنيطرة أن البند المتضمن تقديم ضمانات عقارية أو عينية هو شرط تعجيزي وغير وارد في كفالات المشاريع للقطاع العام.